



البنك المركزي العراقي

تخصيض سعر صرف الدينار العراقي

المحددات والبدائل

علي محسن اسماعيل
محافظة البنك المركزي العراقي

تخفيض قيمة العملة المحلية (Devaluation): هو خفض سعر الصرف الرسمي لتلك العملة مقابل عملة دولية مرجعية، حيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية، أما في حالة العراق فيُقصد بذلك تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وهو يختلف عن انخفاض سعر الصرف (Depreciation) الخاضع لآلية العرض والطلب في السوق.

إذا كانت العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والحد من عجز الميزان التجاري وتحفيز الاقتصاد الوطني ليست علاقة آلية ، وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات عديدة ، كما هي تجربة الدول، فإن تخفيض العملة في العراق ينطلق من محاولة تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بسبب تنامي النفقات بمعدلات غير مسبوقه ، وإن العوامل والمحددات في هذه الحالة تكون أكثر وأوسع، وتختلف طبيعة ومحتوى آثارها ، فقد يكون لهذا التخفيض تأثيرات عكسية وسلبية ، وقد تقود إلى الانكماش بسبب الضغوط التضخمية الذي ينتج عن ارتفاع أسعار الموارد الأولية والتجهيزات المستوردة، وفي ظروف ضعف المؤسساتية، واضطراب الأوضاع العامة ، فإن تخفيض قيمة العملة يكون له تداعيات سلبية ومضاعفة على مستويات وقطاعات عدة.

في هذه الدراسة نستعرض تأثيرات تخفيض قيمة العملة المحلية وهي تأثيرات لا يمكن تجاهلها، إذ تخلص الدراسة إلى أن هدف التخفيض في حالة العراق يأتي لتخفيف عجز الموازنة العامة (من خلال شراء الدولار من وزارة المالية بسعر صرف أعلى) وهو أمر تتم معالجته أولاً من خلال إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إيرادات الدولة والسيطرة على النفقات غير المنتجة ومعالجة العديد من أوجه الخلل والقصور في السياسات العامة (الاقتصادية، التجارية، المالية والاستثمارية) قبل اللجوء إلى خيار تخفيض قيمة الدينار العراقي.

عوامل ومحددات قرار تخفيض قيمة العملة المحلية:

ترتبط عملية تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على جملة من العوامل أهمها ما يأتي:-

- 1- حالة القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات).
- 2- تأثير التخفيض على أسعار المستهلك.
- 3- تأثير التخفيض في زيادة النمو الاقتصادي والتجارة.
- 4- تأثير التخفيض على الفئات الاجتماعية التي تعتمد الدعم الحكومي.

- 5- تأثير التخفيض على الدين العام.
- 6- تأثير التخفيض على الثقة بالعملة المحلية.
- 7- قدرة السياستين المالية والنقدية في مواجهة الآثار والتضخمية.
- 8- تأثير التخفيض على الموازنة العامة للدولة.

نستعرض طبيعة وواقع العوامل المذكورة أعلاه في حالة العراق.

1- حالة القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات):

يتمتع العراق بموقف قوي في قطاعه الخارجي (ميزان المدفوعات)، ويظهر ذلك جلياً من خلال:

- الحساب الجاري المعدّل: حقق فائضاً بنسبة $5 \frac{3}{4}$ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، ويتوقع استمراره في سنة 2020 وما بعدها.
- يبلغ الاحتياطي الأجنبي نحو (70) مليار دولار أي بنحو 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، أي إن نسبة كفاية الاحتياطي تبلغ 210% بمقياس صندوق النقد الدولي والمقاييس التقليدية الأخرى، مما يؤشر قوة وتماسك الاحتياطي.

عادة عندما يكون هناك عجز واضح ومستمر في ميزان المدفوعات، يكون ذلك سبباً في اللجوء إلى تخفيض العملة المحلية، الأمر الذي لا ينطبق على حالة العراق في الأمد القريب وفقاً للمؤشرات المذكورة.

2- أثر التخفيض على أسعار المستهلك:

يعتمد أثر تخفيض قيمة العملة في أسعار المستهلك على النقاط الآتية:

- نسبة الاستيرادات من الاستهلاك المحلي، فكلما زادت هذه النسبة يكون أثر التخفيض أكبر، كما هو الحال في العراق، حيث يعاني من محدودية الانتاج المحلي ونقص التنوع والاعتماد بشكل أساس على الاستيرادات.
- مدى توفر المنتجات المحلية (Availability of Local Products)، حيث ينخفض أثر تخفيض العملة كلما توفرت بدائل محلية للمنتجات التي تعوض المستوردات، وهي الحالة التي لا تنطبق على العراق.

الجدول الآتي يظهر فقرات سلة مؤشر أسعار المستهلك التي من المحتمل ان تتأثر بتخفيض قيمة الدينار، ويشير الجدول إلى أوزانها في السلة، ونسبة المستورد منها، ومن الجدول يظهر إن تخفيض الدينار يؤثر في سلة المستهلك، وعلى افتراض تخفيض الدينار بنسبة 30% وعلى افتراض أن 50% من البضائع هي بضائع مستوردة فإن تضخم أسعار المستهلك يزيد بنسبة 12.9%.

الصف	الاستيرادات (مليار دولار)	الحصة من إجمالي الاستيرادات للبضائع	الوزن	سلة المستهلك
زراعية	12.4	25.2	29.6	الغذائية والمشروبات (عدا الكحول)
			25.4	إسكان، كهرباء ، ماء ، غاز
عجلات	3.2	6.1	15.2	النقل
الأثاث	1.1	2.3	6.5	التجهيزات المنزلية، الصيانة ، الأجهزة
الغزل والنسيج	3.8	7.6	6.5	ملابس وأحذية

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

- مستوى التضخم الأساس (Core Inflation Level)، حيث يكون تأثير تخفيض العملة أعلى في الدول التي يكون فيها التضخم الأساس مرتفعاً، إذ يعدل المنتجون أسعارهم بسرعة والعراق لا يعاني من تضخم مرتفع، لكن باعتماده على المستوردات سيكون التأثير متأتياً من هذه الظاهرة.
- مستوى تخفيض قيمة العملة المحلية (Scale of Devaluation):

إذا كان مستوى تخفيض العملة كبيراً فإنه سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير، لا سيما إذا كانت العوامل الأخرى لا تساعد على كبح التضخم، أما إذا كان مستوى تخفيض العملة قليلاً فإن التأخير في تعديل الأسعار من المنتجين ممكنٌ للحفاظ على استقرار حصتها في السوق وفي حالة العراق المعتمد على الاستيراد لسد احتياجاته الاستهلاكية فإن تخفيض قيمة العملة يكون تأثيره في الغالب سريعاً ومباشراً سواء كان التخفيض منخفضاً أم مرتفعاً.

3- تأثير تخفيض العملة في زيادة النمو والتجارة (Growth and Trade Effects)

تجري بعض الدول تخفيض عملتها المحلية لتحفيز وزيادة صادراتها، حيث تكون عملتها أرخص مما ينعكس إيجاباً على تجارتها الخارجية وعلى التشغيل والنمو، أو يكون التخفيض من أجل استبدال الاستيرادات (التي ترتفع أسعارها بتخفيض عملتها) بمنتجات محلية، وهكذا فإن مستوى تأثير تخفيض العملة المحلية يعتمد على مكونات الصادرات والمستوردات والمرونة في الأسواق.

وقد أثبتت تجارب الدول (لا سيما الدول النامية) والنظريات الاقتصادية على حد سواء، بأن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة للحد من عجز الميزان التجاري، وتحفيز الاقتصاد الوطني ليست علاقة آلية وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات وظروف كل بلد، وأن هناك عاملين أساسيين يعدان من أهم العوامل التي تحدد فعالية أي سياسة صرف قائمة على تخفيض قيمة العملة هما:

- مدى قدرة الطاقة الإنتاجية الوطنية (تكنولوجياً، مالياً، وبشرياً) على تصنيع ذات السلع المستوردة من الخارج بجودة مماثلة أو معقولة وأسعار منافسة وإحلال منتجات وطنية مكانها.
- مدى المرونة السعرية للصادرات والاستيرادات، بمعنى مدى تجاوب الطلب على الصادرات والاستيرادات مع تغير الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة.

العراق يمكن أن يحقق فائدة محدودة جداً في هذا الإطار (النمو والتجارة) للأسباب أدناه:

- إن صادرات العراق تكاد تنحصر في صادرات النفط الخام، وعليه لا يؤثر تخفيض العملة المحلية على صادراته، ولا تتحقق قيمة إضافية يعتد بها.
- صناعات العراق المحلية ضعيفة وغير قادرة على تعويض المستوردات.

من الناحية العملية، تخفيض نسبة كبيرة من المستوردات يتأتى من تخفيض استيراد السلع الرأسمالية، وهذا يؤثر على النهوض بواقع الإنتاج المحلي.

4- تأثير التخفيض على الفئات الاجتماعية التي تعتمد على الحكومة:

في حالة العراق، يبلغ عدد الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بنظام شبكة الحماية الاجتماعية نحو (6) ملايين مواطن، ومع الأخذ بالحسبان إعانتهم لعوائلهم (بمعدل 5 أفراد للعائلة) فيصبح اعتماد دخول النسبة الأعظم من نفوس العراق على ما يتقاضونه من رواتب ودعم من الحكومة، وهنا نشير إلى ما يأتي:

- يؤدي التخفيض إلى تأثير سلبي على القدرة الشرائية للفئات الواسعة التي تعتمد دخولاً محددة، والتخفيف عن هذا التأثير يكون بزيادة نفقات الحكومة على الرواتب والأجور والرواتب التقاعدية والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يتعارض مع هدف أساس يتمثل بتحسين وضع المالية العامة، بتخفيض قيمة العملة المحلية.
- يؤدي التخفيض إلى زيادة نفقات الحكومة للدعم عبر نظام التوزيع العام Public Distribution system أو ما يطلق عليه البطاقة التموينية.
- يمكن أن يخفف تأثير التخفيض التحويلات من الخارج لذوي المواطنين، والتي تسهم في قوة القدرة الشرائية للمواطنين المستلمين لتلك التحويلات النقدية، وهي في حالة العراق لا تشكل حالياً مقداراً يُعتد به.

5- تأثير التخفيض على الدين العام:

عندما يكون البلد مديناً ويدفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة تزداد في الموازنة العامة للدولة؛ حيث يتم تخصيص كمية أكبر من عملته الوطنية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع بعملته الوطنية؛ يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.

في حالة العراق:

- تبلغ الديون الخارجية (بالعملة الأجنبية) نحو 23 مليار دولار (عدا الديون المعلقة لما قبل 2003 البالغة 40.9 مليار دولار).
- تبلغ الديون المحلية (بعملة الدينار) نحو 40 ترليون دينار، تمثل حوالات خزينة وسندات مخصصة لدى المصارف الحكومية والبنك المركزي العراقي.
- سيرتفع الدين الخارجي بتخصيص مبلغ أعلى بالعملة المحلية (الدينار) وحسب مقدار التخفيض في العملة المحلية، على سبيل المثال، إذا كان الدفع السنوي عن تلك الديون 5 مليارات دولار فإن التخصيص الحالي يكون بضرب الـ 5 مليارات دولار بسعر الصرف البالغ حالياً 1.182 دينار أي بمبلغ قدره 5.9 ترليون دينار، في حالة تخفيض العملة المحلية بنسبة 20% مثلاً فإن المبلغ

السنوي المخصص للتسديد يرتفع من 5.9 تريليون دينار سنوياً إلى 7.1 تريليون دينار سنوياً (سعر الصرف 1.4 X 5 تريليون دينار).

- يبقى الدين المحلي دون تغيير حيث يتم دفعه بالدينار.
- بسبب تخفيض قيمة العملة ترتفع واردات الحكومة (الناتجة عن تحويل إيرادات النفط الدولارية إلى دينار، إضافة إلى تأثيرات أخرى مما يرتفع معه الناتج المحلي الإجمالي وتتأثر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك، إلا أن هذه النسبة لا تتجاوز 2% (انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) في حالة العراق على وفق مبالغ الدين العام المحلي المذكورة.
- حيث أن الدين العام يتمثل بشكل أساس بديون المصارف الحكومية (حوالات وقروض) والبنك المركزي العراقي (حوالات خزينة) فإن تخفيض قيمة العملة المحلية، سيؤدي إلى هبوط قيمة ديون المصارف والبنك المركزي مقابل الدولار بنسبة التخفيض في قيمة العملة المحلية، أي تتأثر قيمة موجودات تلك المصارف مقومة بالدولار، ويتأثر احتياطي البنك المركزي، حيث يجري في الواقع تسديد وزارة المالية إلى البنك المركزي بالدولار (عن ديون الوزارة) ويحتسب المركزي ما يقابلها بالدينار حسب سعر الصرف الرسمي، وبذلك يحافظ على احتياطاته، أما في حالة تخفيض العملة فأن وزارة المالية تسدد كمية أقل من الدولار حسب سعر الصرف الجديد المنخفض، مما يؤثر على الاحتياطيات بنسبة انخفاض السعر الجديد.

6- تأثير التخفيض على الثقة بالعملة المحلية:

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يقوّض الثقة بالعملة الوطنية في غياب الإصلاحات الهيكلية، وحالة اللا استقرار العام، وكلما زادت الضغوط التضخمية (بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية)، تزداد الضغوط على الطلب على الدولار وضعف الإقبال على الإيداعات بالعملة المحلية والتحول إلى العملة الأجنبية وتزداد الضغوط على سعر الصرف بسبب تزايد الطلب على عمليات إحلال العملة والتخلص من الاحتفاظ بالعملة المحلية، كما تزداد عمليات المضاربة في سوق الصرف.

إن سعر الصرف للدينار العراقي المربوط بالدولار الأمريكي يشهد استقراراً لعدد من السنوات، ولتعزيز وإدامة الثقة يتطلب من المسؤولين بذل جهود إضافية لبيان الأسباب والمبررات بهدف تغيير سعر الصرف، وإعطاء اشارات باتباع سياسة رصينة للسيطرة على سعر الصرف، حيث

يمكن ان تحدث توقعات سلبية وتضعف الثقة بالعملية المحلية؛ إذا أصبح واضحاً بأن تخفيض العملة يحدث كلما واجهت السلطات صعوبات مالية.

7- قدرة السياستين النقدية والمالية في مواجهة الضغوط التضخمية:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملة الأجنبية ينتج عنه ضغوط تضخمية، وتعتمد مواجهة تلك الضغوط على قدرة وفعالية أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة... الخ) والسياسة المالية (ضبط النفقات وزيادة الإيرادات)، من أجل ضبط مناسيب الكتلة النقدية بما يخفض من آثار التضخم.

في حالة العراق فإن تلك الأدوات تعمل بشكل محدود لأسباب عديدة لا يسع المجال لتفصيلها، كما أن السياسة النقدية المتشددة للسيطرة على التضخم يمكن أن يكون له تأثير عكسي على النمو.

8- تأثير التخفيض على أوضاع المالية العامة / الموازنة العامة للدولة:

يعتمد تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية في الموازنة العامة للدولة على توجهات وخيارات السياسة المالية، لا سيما في جانبي النفقات والإيرادات.

نبين في أدناه التأثير على جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة، كما يتضح في الكشف المرفق:

• الإيرادات:

إن مصدر الإيرادات متأت بشكل أساس من صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية، في حالة تخفيض الدينار بنسبة 10% ترتفع الإيرادات (بموجب سعر الصرف الجديد) بمقدار 9.9 تريليون دينار، وترتفع بمقدار 29.8 تريليون دينار في حالة تخفيض الدينار بنسبة 30%، ويفترض أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بمقدار 0.1 تريليون دينار، 0.6 تريليون دينار لحالتي التخفيض (10% و 30% على التوالي).

• النفقات:

يمكن أن تشهد النفقات زيادة كبيرة، على افتراض أن الحكومة قادرة على السيطرة على تأثير التضخم.

تشكل البنود الآتية الوزن الأكبر في تحديد مستوى الزيادة:

- استيرادات الحكومة من البضائع والخدمات.
- تسديدات فوائد الديون الخارجية.
- دفعات الاستثمارات والاشتراكات الخارجية.
- تسديدات الاستثمارات ذات العلاقة بالنفط.
- البطاقة التموينية (معظمها مستورد).
- شبكة الحماية الاجتماعية (لحماية الفئات الفقيرة).

يبلغ مجموع البنود أعلاه 122 تريليون دينار في حالة التخفيض بنسبة 10% ويبلغ مجموعها 130 تريليون دينار في حالة التخفيض بنسبة 30% مقارنة بمجموعها في الأصل 118 تريليون دينار (الزيادة ناتجة عن تخفيض سعر صرف الدينار).

إن صافي التأثير على موازنة 2020 (وفق النفقات والإيرادات المعدلة) يكون تأثيراً إيجابياً بمقدار (2) تريليون دينار أو (8.4) تريليون دينار في حالتي التخفيض (10% أو 30% على التوالي).

هذا التأثير الإيجابي لا ينعكس على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الا بنسبة 0.6% و 2.8% في حالتي التخفيض 10% و 30% على التوالي.

الموازنة العامة وتأثير تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة (10% و30%)

(المبالغ بالتريليون دينار)

موازنة 2020 التقديرية بسر صرف 1.537	موازنة 2020 التقديرية بسر صرف 1.300	موازنة 2020 التقديرية بسر صرف 1.182	موازنة 2019 المصدقة	البنود
146.3	125.9	115.9	105.2	إجمالي الإيرادات
129.2	109.3	99.4	96.7	منها: الإيرادات النفطية
17.1	16.6	16.5	8.5	الإيرادات غير النفطية
181.5	167.5	159.5	139.3	إجمالي النفقات
139.7	129.6	124.1	103.8	منها: النفقات الجارية
				منها:
66.8	66.8	66.8	56.5	• الرواتب والأجور والتقاعد
16.8	14.7	13.7	15.2	• سلع وخدمات
8.6	7.3	6.6	7.0	منها: مستوردة
7.6	7.4	6.7	8.2	محلية
25.9	22.1	19.8	16.9	• التحويلات
17.7	15.0	13.6	13.6	منها: بالعملة الأجنبية
8.2	7.1	6.2	3.3	بالعملة المحلية
3.5	3.0	2.8	1.4	• تعويضات الكويت
5.7	5.4	4.6	4.5	• فوائد قروض
2.4	2.1	1.9	1.5	منها: بالعملة الأجنبية
3.3	3.3	2.7	3.0	بالعملة المحلية
16.5	13.5	12.6	9.3	• دفع قروض
4.5	4.1	3.8	—	• أخرى
41.8	37.9	35.4	35.5	النفقات الاستثمارية:
19.8	16.9	15.4	15.3	منها: استثمارات نفطية
22.0	21.0	19.9	20.2	استثمارات غير نفطية
35.2-	41.6-	43.6-	34.1-	الرصيد
8.4	2.0	—	—	صافي الزيادة عن تخفيض سعر صرف الدينار

يُظهر الكشف تحقيق صافي زيادة في موارد الموازنة بمبلغ (2) ترليون، بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 10% ومبلغ (8.4) ترليون دينار عن التخفيض بنسبة 30%.

ملاحظات حول الجدول:

- تم احتساب سعر النفط المصدر بمبلغ (56) دولاراً للبرميل والتصدير بمعدل 3.880 مليون برميل يومياً
- إعادة احتساب النفقات التي تدفع بالدولار بما يقابلها بالدينار حسب سعر الصرف الدينار المخفض في حالتي التخفيض لقيمة الدينار بنسبة 10% و30%.
- لم يتم تعديل النفقات التي تدفع بالدينار رغم أن التضخم المتوقع نتيجة تخفيض قيمة الدينار سيؤدي إلى ارتفاع تلك النفقات، لا سيما أن النفقات الأعلى هي بند الرواتب والأجور والتقاعد التي يقضي قانون الرواتب بتعديلها سنوياً في ضوء مستوى التضخم، الأمر الذي سيقبل من التأثير الإيجابي لتخفيض الدينار. وينطبق الأمر على رواتب شبكة الحماية الاجتماعية التي تُقتضى زيادتها عند ارتفاع مستوى التضخم. بالإمكان تطبيق منهجية قياس التأثير الناتج عن تخفيض قيمة العملة الوطنية لأي سنة من سنوات الموازنة العامة للدولة عند اختبار التأثيرات المحتملة في حالة التفكير بتخفيض قيمة العملة وفي ضوء الأرقام المقدرة للموازنة العامة لتلك السنوات المستهدفة.

الاستنتاجات:

- 1- إن تخفيض قيمة الدينار العراقي في الوقت الحاضر لا يبدو ضرورة ملحة للأسباب الآتية:
 - أ- موقف الاحتياطي من العملات الأجنبية على درجة عالية من الكفاية طبقاً للمعايير الدولية، وبنسبة تزيد على 30% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ان الفائض في الحساب الجاري المعدل حقق فائضاً بنسبة $\frac{3}{4}$ 5% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، ويتوقع استمراره في سنة 2020 وما بعدها.
 - ب- إن السياستين النقدية والمالية غير قادرتين على اتخاذ الإجراءات الكافية لكبح الضغوط التضخمية الناتجة عن تخفيض سعر صرف العملة المحلية بسبب عدم فاعلية أدوات السياستين لأسباب سياسية واقتصادية ومالية ما يسبب حالة اللا استقرار الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب طبيعة سلوك السوق المالي والمصرفي والقطاع الأهلي.
 - ج- إن قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية في الظروف غير المستقرة قرار ذو آثار سلبية مضاعفة ويخلق توقعات لمزيد من التخفيض، ما يربك أوضاع السوق وزيادة الطلب على العملة الأجنبية مع ضعف الثقة بالعملة الوطنية.
- 2- يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ضغوط تضخمية، يتحمل معظم المواطنين آثارها السلبية نتيجة لخفض القدرة الشرائية للمواطنين ويؤكد ذلك جانبان:

الأول: اعتماد غالبية المواطنين على تقاضي رواتبهم وأجورهم من الحكومة، وتخفيض قيمة العملة يكون بمثابة ضريبة تستقطع من دخولهم (بنسبة التضخم) إلا إذا قامت الحكومة بزيادة الرواتب والأجور لمواجهة التضخم، أي تعويضهم مقدار الانخفاض في قدراتهم الشرائية، وعندها تكون الحكومة قد خصصت نسبة كبيرة مما حصلت عليه من فرق سعر الصرف لتعويض الموظفين والمتقاعدين لا سيما وان الرواتب والأجور قد تجاوزت حالياً (60) تريليون دينار.

الثاني: تضرر المواطنين الذين يتقاضون دعماً حكومياً من خلال شبكة الحماية الاجتماعية، بسبب تخفيض قدرتهم الشرائية، إلا إذا زادت الحكومة من الدعم وتكون النتيجة كما هو مبين في النقطة السابقة.

مما يزيد الضغوط التضخمية والتأثير السلبي الكبير على القدرة الشرائية للمواطنين، اعتماد العراق على الاستيرادات في تغطية معظم حاجاته الاستهلاكية.

3- تكمن دواعي التوجه نحو تخفيض سعر صرف الدينار العراقي من الحكومة أو البرلمان من محاولة تغطية عجز الموازنة العامة للدولة بسبب ضعف السيطرة على النفقات العامة والاحفاق في تعظيم الإيرادات غير النفطية ، وهو خيار يجدونه سهلاً ، في الوقت الذي ينبغي معالجة الخلل وضعف الانضباط المالي وإعادة بناء الموازنة العامة للدولة في إطار متطلبات الاقتصاد الكلي وفي ضوء متطلبات السياسة المالية والسياسة النقدية، وفي ضوء الفرص الواسعة والمتاحة لتعظيم إيرادات الدولة (من غير النفط) ، وفي ضوء ضرورات إعادة النظر بهيكل مؤسسات الدولة التي تعاني من الترهل الخطير والفساد

4- تلجأ الدول في الغالب إلى تخفيض قيمة عملتها لتحسين ميزانها التجاري (زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات)، اما في حالة العراق فإن أصل الدعوات إلى تخفيض العملة ينطلق من سد عجز الموازنة العامة بسبب تزايد النفقات (غير المنتجة)، ومع ذلك فإن الهدف تحسين الميزان التجاري العراقي إذا كان مستهدفاً (وهو مطلوب فعلاً)، وتخفيض سعر صرف الدينار لا يحقق هذا الهدف بالمستوى المطلوب حيث:

- إن القطاع الحقيقي (الصناعي والزراعي خاصة) في أدنى مستوياته، ونسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 5% وإن صادرات العراق (غير النفط) محدودة جداً ولا تشكل أي نسبة في الميزان التجاري، والنهوض بالقطاعات الصناعي والزراعي سيستغرق سنوات طويلة

مع وجود خطط وسياسات فعالة وعادة يجري تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول التي لها قدرات تصديرية عالية.

- إن السياسة الجمركية غير فاعلة في الوقت الحاضر وهي خط الدفاع الأول والأساس لحماية المنتج المحلي لتحفيز الإنتاج.

- ان فوضى الاستيرادات وفقدان السيطرة والرقابة على المنافذ الحدودية وحجم التزييف والفساد والتهرب، يتسبب في استباحة السوق العراقية وإغراقها بالسلع الرخيصة التي تكبح محاولات الارتقاء بالإنتاج المحلي، وينبغي قبل اللجوء إلى خيار تخفيض قيمة الدينار تصحيح تلك الأوضاع بما يؤمن تطبيق القوانين الجمركية وحماية المنتج المحلي ومكافحة الإغراق، وحماية المستهلك.

5- بما إن الهدف من التخفيض يستهدف من الناحية الواقعية، تحسين المركز المالي للحكومة، وسد عجز الموازنة العامة بسبب التصاعد المستمر في نفقات الموازنة، ينبغي قبل اللجوء إلى خيار تخفيض قيمة الدينار، استنفاد الحلول الأخرى وقد تبين بالتحليل الرقمي كما مر بأن التخفيض لا يحقق هدف سد العجز في الموازنة إلا بقدر قليل جداً لا يقارن بالتأثيرات السلبية العديدة التي تم توضيحها وهي متوفرة وبقيمة أكبر بكثير مما يمكن تحصيله من تخفيض العملة، كما أن الحلول الأخرى تحقق أهدافاً تصحيحية، هيكلية توفر استدامة مالية، وتكون لها آثار إيجابية، اقتصادية ومالية واجتماعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى بعض أوجه الهدر في موارد الدولة، والتي لو تم وضعها في الإطار السليم وفي إطار الكفاءة والاقتصادية فإنها تحقق طفرة كبيرة للأوضاع المالية العامة.

- تستخدم مصافي إنتاج المشتقات النفطية، ووزارة الكهرباء (انتاج الكهرباء) بحدود مليون برميل نפט، قيمته السوقية (في السوق العالمية) وتزيد على 20 مليار دولار (ما يعادل 23 تريليون دينار)، مقابل ذلك تستلم خزينة الحكومة إيراداً يقل عن 10% من المبلغ المذكور! .

- تبلغ قيمة الاستيرادات السنوية نحو 50 مليار دولار، يقدر الإيراد من الرسوم الجمركية على هذه الاستيرادات (6) إلى (8) تريليونات دينار سنوياً، في حين لا تصل نسبة المتحصلات إلى 10% من مبالغ الرسوم المفترضة! .

- تبلغ التخصيصات السنوية لدعم شركات القطاع العام الخاسرة، والمنح المخصصة للهيئات الممولة ذاتياً (على وفق قوانينها)، أكثر من (4) تريليونات دينار سنوياً! .

• تبلغ إيرادات الضرائب المباشرة 2.5 تريليون دينار أي ما نسبته 1% إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ معدل إيرادات الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 7%، ومن الجدير بالذكر ان هذه الإيرادات المتدنية ليست بسبب انخفاض نسب الضرائب في العراق بل نتيجة تخلف الجهاز الضريبي بمكوناته كافة والفساد المستشري فيه.

يصعب تحديد المبالغ الضائعة لكنها بالتأكيد تبلغ تريليونات دينار.

• تمتلك وزارة المالية رصيداً ضخماً من العقارات (أراضي، مباني، أراضي زراعية)، تم في الآونة الأخيرة حصر ما يمكن تأجيرها أو بيعه بما يصل إلى 7 تريليونات (خلال سنة 2020) وأكثر من ذلك في السنوات اللاحقة.

• تبلغ فاتورة الرواتب والأجور في سنة 2020 حوالي 52 تريليون دينار أي بنسبة 85% من إيرادات النفط (بعد استبعاد تخصيصات عقود التراخيص)، بزيادة (8) تريليونات دينار عن سنة 2019 وبزيادة (16) تريليون دينار عن سنة 2017، هذه الزيادات والطفرات في بند الرواتب تهدد مالية الدولة فضلاً على إنها لا تحقق أي قيمة إضافية سوى إفراغ موازنة الدولة من تحقيق أهداف تنموية مهمة وضرورية. إن هذا النمو في زيادة هذه النفقات أكبر من أي تخفيض في قيمة الدينار.

6- يلعب استقرار سعر الصرف دوراً مهماً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ويعطي خيار اللجوء إلى تعديل سعر الصرف كلما اقتضت ظروف سد النفقات الحكومية، ما يعطي إشارة سلبية للمستثمرين.